المبحث الأول

ترابط وتكامل القوائم المالية الأساسية

تتمثل أهم مخرجات النظام المحاسبي في مجموعة قوائم مالية أساسية تقدم للمستفيدين الخارجيين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم. وإنه لأمر مفيد لفت النظر إلى حقيقة هامة وهي ترابط ARTICULATION وتكامل COMPLEMENT تلك القوائم المالية. قبل إصدار هيئة معايير المحاسبة المالية FASB لإطارها المفاهيمي- الذي يمثل محور دراستنا - اكتفت مهنة المحاسبة لفترة طويلة من الزمن بقائمتين ماليتين فقط، وهما قائمة الدخل وقائمة المركز المالي للوحدة المحاسبية. ولقد حدد FASB أربع قوائم مالية مترابطة ومتكاملة يتوجب على جميع الوحدات المحاسبية إعدادها دورياً: ١- قائمة الدخل، ٢- قائمة المركز المالي، ٣- قائمة التغير في حقوق الملكية، ٤- قائمة التدفق النقدي. ويلاحظ أن القوائم الثلاث الأولى يتم إعدادها استناداً إلى أساس الاستحقاق ACCRUAL BASIS ، وهو أساس مقبول عموماً في المعايير الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية. أما القائمة الرابعة، قائمة التدفق النقدي، فيتم إعدادها استناداً إلى فكرة الأساس النقدي CASH BASIS ، وهذا يمثل إضافة جديدة في المحاسبة تربط بين الأساسيين في الاستفادة من ميزاتهما.

ترابط القوائم المالية: ARTICULATION OF FINANCIAL STATEMENTS

إن العلاقة بين جميع القوائم المالية الأساسية- الميزانية العامة وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وحتى قائمة التدفقات النقدية- مبنية على أساس مبدأ الترابط PRINCIPLE OF ARTICULATION مع بعضها البعض، بمعنى أن جميع تلك القوائم المالية تخضع لنفس عملية القياس (مثلاً القياس وفق التكلفة التاريخية أو وفق صافي القيمة القابلة للتحصيل..)، فإذا ما اعتمدت طريقة قياس

معينة في قياس بند من بنود قائمة الدخل- ليكن استهلاك أصل ثابت أو تقويم المخزون السلعي- فإن تأثير هذا القياس ينعكس أيضاً في قائمة المركز المالي. وهذا الترابط هو أيضاً نتيجة تطبيق القيد المزدوج على كافة عمليات الوحدة المحاسبية، حيث تنعكس تأثيراته على جميع القوائم المالية. وهكذا، فإن مبدأ الترابط ينطلق من فرض التوازن المحاسبي التقليدي، بينما تعتمد وجهة النظر المؤيدة لعدم الترابط على ضرورة "فك الترابط" باستبعاد التوازن المحاسبي.

إن قائمة التدفقات النقدية نفسها تخضع لمبدأ الترابط. فهذا يظهر في إعداد تلك القائمة على أساس تطابق أرصدة النقدية في أول وآخر الدورة في كل من قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، وذلك سواء أتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة أم وفق الطريقة غير المباشرة.

ترى وجهة نظر عدم الترابط NONARTICULATED VIEW أن الترابط يؤدي إلى حشد وفائض معلوماتي دون طائل، "لأن جميع الأحداث التي يتم التقرير عنها في قائمة الدخل يتم التقرير عنها أيضاً في قائمة المركز المالي، ولكن من زاوية مختلفة". وفقاً لوجهة نظر عدم الترابط فإن لكل من القائمتين الماليتين- قائمة الدخل وقائمة المركز المالي- وجوداً مستقلاً ومعنى مختلفاً؛ لذلك، يمكن استخدام طرق قياس مختلفة، مثلاً يمكن تقويم المخزون السلعي وفق طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO في قائمة الدخل وطريقة الوارد أولاً صادر أولاً FIFO في قائمة المركز المالي.

لقد اكتسبت وجهة نظر عدم الترابط تأيداً واضحاً من الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA في دراستها "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" ASOBAT عام ١٩٦٦، وذلك بانتقادها ترابط القوائم المالية على النحو التالي: "لم نجد أي سبب منطقي للتبرير بأن التقارير المالية الخارجية ينبغي أن "تتوازن" أو تترابط مع بعضها. في واقع الأمر، وجدنا أن التوجه القسري نحو التوازن أو الترابط قد حد-

في غالب الأحيان- من إمكانية عرض معلومات ملائمة. فالمرشد الأساسي هو أن يكون الإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة بإجراءات قياس تلبي المعايير الأخرى المقترحة من ASOBAT ".

لقد رفضت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB (البيان رقم /٥/ عام ١٩٨٤) هذا الموقف لتعارضه الواضح مع الممارسات الجارية، ورأت مخرجاً لذلك في التمييز بين القوائم المالية الأساسية المعدة استناداً إلى مبدأ الترابط والقوائم المالية الإضافية والتقارير المالية التي تقدم إفصاحاً موسعاً غير ملتزم بالترابط المحاسبي التقليدي.

تذكر الهيئة في البيان /٥/ للمفاهيم المحاسبية التالي: "إن القوائم المالية للوحدة المحاسبية هي مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة... إن إعداد مجموعة مترابطة تماماً من القوائم المالية التي تزود بالأنواع المختلفة من المعلومات حول المركز المالي للوحدة وحول التغيرات في مركزها المالي لهو أمر حيوي لتلبية الأغراض المتعددة للتقرير المالي... إن القوائم المالية تترابط مع بعضها، لأنها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث الأخرى المؤثرة في الوحدة المحاسبية".

تكامل القوائم المالية: COMPLEMENT OF FINANCIAL STATEMENTS

إضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها، فإن هذه القوائم هي أيضا مكملة لبعضها البعض. فالقوائم المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص الوحدة المحاسبية. لذلك، لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية. وهكذا، فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة في القوائم الأخرى. وفي واقع الأمر، فإن مؤشرات التحليل

المالي لا تعتمد فقط على الربط بين بنود القائمة الواحدة، بل تراعي أيضاً المعلومات الواردة في القوائم الأخرى. وفيما يلي بعض الأمثلة عن حالات التكامل المتاح بين القوائم المالية الأساسية. (١)

(١) تتضمن قائمة المركز المالية معلومات مفيدة عن الهيكل التمويلي للوحدة المحاسبية، وبالتالي يمكن استخدام تلك المعلومات في تقييم مدى السيولة والمرونة التمويلية. ولكن قائمة المركز المالي لوحدها لا تعطينا صورة كاملة عن هذه الأوضاع إلا إذا استخدمت جنباً إلى جنب مع قائمة التدفق النقدي.

(٢) تقدم قائمة الدخل معلومات هامة عن قدرة الوحدة المحاسبية على توليد الأرباح. ولكن هذه المعلومات الخاصة بالربحية تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ربطت بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي بغرض التوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الإيرادية للوحدة المحاسبية.

(٣) إن قائمة التدفق النقدي تقدم لنا معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية التاريخية في السنة ذات العلاقة، ومع ذلك تبقى تلك المعلومات التاريخية ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ، فالتدفقات خلال الفترة الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة وتؤثر في الفترات المقبلة. لذلك، فإن إضافة المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل في صورة تدفقات دخلية موجبة وتدفقات دخلية سالبة تزيد من إمكانية التنبؤ بشكل أفضل.

(٤) تقدم قائمة التغير في حقوق الملكية معلومات مفيدة عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، لكن تصبح تلك المعلومات أكثر فائدة إذا استخدمت

---

(١) د. عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٠، ص٢٣٠-٢٣١.

جنباً إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم الأخرى: مثلاً مقارنة توزيعات الأرباح مع صافي دخل الفترة، أو مقارنة عمليات زيادة أو تخفيض رأس المال مع التدفقات الخاصة بالاقتراض أو سداد القروض في قائمة التدفق النقدي، أو مقارنة تدفقات قائمة الأرباح المحتجزة.

تطور الأهمية النسبية للقوائم المالية الأساسية:

يمكن رصد ثلاثة اتجاهات متتالية تاريخياً في تحديد الأهمية النسبية للقوائم المالية الأساسية.

الاتجاه الأول:

ويمتد من بداية التشريعات التجارية الأوروبية (قانون تنظيم التجارة الفرنسي عام ١٦٧٣، تبعته قوانين تجارية مماثلة في باقي الدول الأوروبية مثل ألمانيا وايطاليا وهولندا..) وحتى الأزمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩-١٩٣٣. فاعتبر المشرع القانوني أن قائمة المركز المالي هي القائمة الأكثر أهمية، نظراً لأنها تعبر عن المركز المالي للشركة، وتمثل الموارد المتاحة لسداد التزاماتها تجاه الدائنين والمصارف التي منحت أو ستمنح القروض للشركة. وتركيز الأهمية على الميزانية نابع أساساً من سيطرة وجهة النظر الحقوقية والقانونية التي كانت تعتقد أن الميزانية هي أفضل ضمان لسداد الالتزامات تجاه الغير. وكان يعتقد أيضا أن قائمة الدخل هي أداة ربط بين ميزانيتين. ولقد أثرت وجهة النظر الحقوقية والقانونية حتى اليوم على أسلوب عرض وتبويب وتحليل مضمون الميزانية العامة.

وهكذا، فقد تم تعريف الأصول على أساس مقدرتها على سداد الالتزامات تجاه الغير، وتم الفصل الدقيق بين حقوق الملاك والالتزامات، كل ذلك بما ينسجم والموقف القانوني وموقف نظرية الملكية المشتركة الناتجة عنه. وما زال هذا الموقف مؤثراً في الفكر المحاسبي المعاصر.

الاتجاه الثاني:

ويمثل مرحلة مساهمات الاتحادات المهنية للفترة ١٩٣٣-١٩٧٣، حيث تحول الاهتمام من قائمة المركز المالي إلى قائمة الدخل. فالمحاسبون اليوم يعتبرون قائمة الدخل هي الأكثر أهمية. وتعبر نشرة بحوث المحاسبة "ARB" رقم (٤٣) الصادرة عن لجنة الإجراءات المحاسبية "CAP" التابعة للمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" عن هذه الرؤية كما يلي: "من المهم جداً عرض صافي الدخل الدوري بشكل دقيق ومتوازن قدر الإمكان دون فيض أو غيض في البيانات. ومع الأهمية المتزايدة لقائمة الدخل يُبدئ يُنظر إلى الميزانية كصلة وصل بين قائمتي دخل متتاليتين. ورغم ذلك فإن هذا الفهم لقائمة الدخل يجب ألا يغطي الحقيقة بأن للميزانية نفسها استخدامات هامة" (١)

أصبح يعتقد أن قائمة الدخل تقدم معلومات مفيدة لتقييم أداء الإدارة ومقدرتها على توليد الأرباح، وأن تحقق الأرباح هو خير ضمان لسداد القروض وأعبائها، أو عموماً لتغطية التزامات الوحدة المحاسبية. ولقد ظهر هذا التوجه مع التركيز على الشخصية المعنوية للوحدة المحاسبية.

الاتجاه الثالث:

ويمتد منذ إنشاء هيئة معايير المحاسبة المالية FASB عام ١٩٧٣ وحتى يومنا الحاضر. ويتضح في هذه المرحلة التركيز على مجموعة القوائم المالية الأساسية ككل متكامل، وهي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغير في حقوق الملكية. إضافة إلى أن هذا الاتجاه الأخير لـ FASB يعتمد مفهوم الإفصاح التثقيفي الموسع وإضافة مجموعة ملحقة من القوائم المالية (مثل قائمة القيمة المضافة، قائمة تراعي التغيرات وفق المستوى العام

---

(١) Accounting Research Bulletin No. 43, AICPA, NewYork, 1953.
ترجمة مباشرة من النص الانكليزي.

للأسعار..)، أي تم الانتقال من مفهوم القوائم المالية الأساسية التقليدية التي تنتجها المحاسبة المالية وفق قواعد GAAP وانطلاقاً من تطبيق القيد المزدوج إلى مفهوم التقارير المالية FINANCIAL REPORTING وسيكون هذا الاتجاه الأخير موضوع دراستنا.